الاستعراض الدوري الشامل

تقرير منتصف المدة

آب/أغسطس 2026

«تقديم مشترك من الشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا (YNV)»

























فهرس

الغرض 3

نُبذة 4

معلومات أساسية 5

تقرير منتصف المدة: المبنى والمحتوى 6

المنهجيّة 7

نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان: الإخفاء القسري والمفقودون 8

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم 8

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا 9

التوصيات 11

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: الاحتجاز التعسفيّ وتبادل الأسرى 11

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم 11

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا 13

التّوصيات 14

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: دعم العدالة الانتقالية 14

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم 14

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا 17

التوصيّات 19

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تعزيز مشاركة الضحايا والنساء في المحادثات السياسية ومفاوضات السلام 20

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم 20

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا وتوصياتها 22

الغرض

تتقدّم الشبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا برفع تقرير نصف المدّة هذا في شأن تنفيذ التوصيات التي قبل بها اليمن خلال الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشّامل. ويعرضُ تقرير نصف المدّة هذا، تحديدًا، نُبذة عن التقدّم الذي أحرزته الحكومة اليمنية في أربعة قضايا أساسية، هي: الإخفاء القسري والمفقودون؛ والاحتجاز التعسفي وعمليات تبادل الأسرى؛ ودعم العدالة الانتقالية؛ وتحسين مشاركة الضحايا والنساء في المحادثات السياسية ومفاوضات السلام. ويفصّل هذا التقرير ما أُحرز من تقدّم في تنفيذ التوصيات التي طرحها النظراء في شأن القضايا الأربعة الأساسيّة آنفة الذّكر، وقبلتها الحكومة اليمنيّة في الجولة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، يأتي التقرير بمقترحاتٍ تساعد الدولة اليمنية على الإيفاء بالتزاماتها في شأن حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات خلال الفترة المتبقية حتّى حلول موعد الاستعراض الدوري المقبل.

والشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا هي مجموعة مكوّنة من 12[1] منظمة واتحادًا ونقابة قائمة في 8 مناطق رئيسة من البلاد[2]. وقد تأسّست الشّبكة عقب ورشة عمل نفّذها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وشاركت فيها مجموعة من روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني اليمني في آذار/مارس 2023 في بيروت، لبنان. ومنذ ذلك الحين، وثّقت الشبكة وقائعَ لانتهاكات حقوق إنسان ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة، واضطلعت في رصد التقدّم الذي تحرزه الحكومة في تنفيذ التوصيات المقدّمة إليها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وقد استُقيَت غالبية البيانات الواردة في هذا التقرير من أعمال التّوثيق التي أنجزتها مؤسسات وروابط مختلفة، كما أنجزها أعضاء في الشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا، ومنظمات أخرى معنيّة بهذه القضايا.

وتُعرب الشبكة اليمنية لروابط الضحايا عن جزيل امتنانها لِلمركز الدولي للعدالة الانتقالية، الذي أدّى دورًا مهمًا في تشكيل الشبكة، وصقل قدرات أعضائها، وتيسير إعداد هذا التقرير.

[1] نقابة المعلمين اليمنيين، الهيئة المدنية لضحايا تفجير المنازل، منظمة حماية للتوجه المدني، منظمة مساواة للحقوق والحريات، رابطة ضحايا حجور، مركز رصد للحقوق والتنمية، الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الاشد فقراً، جمعية أسر شهداء وجرحى ومتضرري وضحايا المجمعات السكنية بالمخاء، رابطة أمهات المختطفين، الجمعية اليمنية للناجين من الألغام والقذائف غير المتفجرة، مؤسسة رسالتي لتنمية المرأة، نقابة الصحفيين اليمنيين.

[2] تتمتع بعض المنظمات بتمثيل على المستوى الوطني يشمل جميع أنحاء اليمن، بدلاً من التركيز على محافظة بعينها، مثل رابطة أمهات المختطفين، ونقابة المعلمين اليمنيين، ونقابة الصحفيين اليمنيين، والهيئة المدنية لضحايا تفجير المنازل، والاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقرًا.

نُبذة

بعد مرور زهاء العامَيْن على اعتماد نتائج اليمن في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، تُعرب الشبكة اليمنية لروابط الضحايا عن شديد قلقها من عدم تنفيذ غالبية التوصيات التي قبلَ بها اليمن في المجالات الأربعة التي يتناولها هذا التقرير. ففي الجولات السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، برّرت الدولة الكثير من الصّعوبات التي واجهتها في تنفيذ المخرجات، وأعزَتْها إلى الأثر البالغ الذي ألقاه النزاع والعنف في اليمن على مؤسسات الدولة وعلى قدرتها على العمل وعلى خدمتها المواطنين خدمةً مجدية. وتدرك الشبكة اليمنية لروابط الضحايا هذه الصعوبات حقّ الإدراك، وذلك نتيجة العمل الذي تضطلع به في مؤازرة الفئات الهشّة، ولا سيّما ضحايا الانتهاكات والناجين منها. غير أنّ الشبكة لا تزال مقتنعة بأنّ الأوضاع الراهنة في اليمن، مهما بلغَ طابعها الاستثنائيّ، لا يجوز أن يُتذرّع بها لإعفاء الدولة من التزاماتها تجاه ضحايا الانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، ثمّة خطوات عملية تستطيع الحكومة اتخاذها لِدرءِ وقوع هذه الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان في البلاد.

وترى الشبكة اليمنية لروابط الضحايا أنّ أحد أكبر العوائق التي تنتقص من قدرة الدولة على إيلاء إحقاق العدالة لضحايا الانتهاكات وإنصافهم الأولويّة القصوى، لا يكمنُ في انتفاء التدابير بقدر ما يكمن في اعتماد المؤسسات، منذ العام 2014، على تدابير ظرفيّة في طابعها. فهذه التدابير، على الرّغم من توفيرها قدرًا من المساعدة للضحايا، يتضّح جليًّا أنّها لا ترقى إلى تلبية مُطلق احتياجاتهم التي تتطلّب مُقاربة شاملة تضع كرامتهم وسلامتهم في صلب الأولويات. ويُعزَى قصور التدابير المتّخذة حتى الآن أيضًا إلى طبيعة المشكلات التي تسعى هذه التدابير إلى معالجتها. فقضايا كثيرة مِمّا يتناوله هذا التقرير، مثل الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي، تُعدّ قضايا بنيوية تسبقُ، زمنًا، النّزاع الراهن. لذا، فهي تستدعي مقاربةً عميقة وطويلة الأمد تأخذ في الاعتبار أسباب النزاع والعنف الجذريّة في اليمن، ومنها ضمنًا إخفاق الدولة في معالجة المظالم، وتعزيز التّعافي المجتمعي، ومكافحة الإفلات المُمنهج من العقاب. ولا تقتصر بواعث قلق الشّبكة على طابع التّدابير الظّرفيّ هذا، بل تشمل أيضًا مختلف النظم والآليات التي وضعتها الدولة من أجل خدمة الشهداء وأسرهم. فغالبية تلك التدابير المتّخذة تأتي بحلولٍ مؤقتة، وهي تتباين من منطقةٍ إلى أخرى تباينًا يعكسُ سرديّة كلّ طرفٍ من أطراف النزاع وقراراته التي تولي مَن يعتبرهم موالين له الأولويّة القصوى. ولعلّ ما يثير القدر نفسه من القلق هو أنّ اليمن، بالرغم من النزاع المستمرّ ودوامات النزاع والعنف السابقة التي حلّت عليه، لا يزال يفتقر تعريفًا قانونيًّا بيّنًا لمفهوم الضحية؛ ولا يُقصد بذلك تعريفه في معنى إطار قانون الجرائم والعقوبات، وهو أمرٌ تنظّمه جليًّا مختلف الأطر القانونية في البلاد، بل تعريفه من منظار القانون الدولي، لا سيّما فرعه المعني بحماية حقوق الإنسان في زمن السّلم وفي خضمّ النزاع

المسلّح. ومن شأن ذلك، أي انتفاء التّمييز الواضح بين الشهداء والضحايا، أن يُصعّب إرساء المُحاسبة على الانتهاكات، وأن يسبّب عوائق جسيمة دون الضحايا الساعين إلى إنصافهم وجبر ضررهم عمّا قاسوه من انتهاكات.

لقد حمل النزاع والعنف في اليمن كثيرًا من المسؤولين الحكوميين إلى التشكيك في جدوى تدابير العدالة الانتقالية أو غيرها من التدابير التي توفّر العدالة وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات، ما دام النزاع مستعرًا وما لم تلُح في الأفق تسويةٌ شاملة. لذا، فإنَّ تقرير منتصف المدة هذا هو بمثابة مسعًى يرمي إلى إبراز القضايا الرئيسة واقتراح خطواتٍ ممكنة من شأنها تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في ما يخصّ شؤون الضحايا تحديدًا، والعدالة الانتقالية عمومًا. وتؤمنُ الشّبكة بأهميّة الدور الذي تؤدّيه منظمات المجتمع المدني في اليمن، على اعتبارها جهاتٍ فاعلة محورية تقدر على مؤازرة الدولة اليمنيّة كي تشارك مشاركةً مجدية في مسار العدالة الانتقالية وتدعم حماية حقوق الإنسان وأداءها للضحايا والناجين.

وتقوم الشبكة اليمنيّة لروابط الضحايا بدورٍ استشاريّ أمام الحكومة، فَترفدها بمعرفتها وخبرتها المستقلّتَيْن والمحايدتَيْن والمهنيتَيْن في شأن الضحايا وغيرها من مسائل العدالة الانتقالية في السياق اليمني.

معلومات أساسية

في أيلول/سبتمبر 2023، قدّمت الشبكة اليمنية لروابط الضحايا تقريرًا مشتركًا عن سجلّ اليمن في مجال حقوق الإنسان، وذلك في سياق الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل المُنعقدة آنذاك. واتّبع التقديم بنيةً ثلاثيّة الأقسام نُظّمت على النّحو التّالي: (1) المعلومات الأساسية والإطار؛ (2) التعاون مع آليات حقوق الإنسان؛ (3) تنفيذ الالتزامات المتعلّقة بحقوق الإنسان. فقدّم القسم الأوّل، من جُملة ما قدّمه، نبذة عن تصديق اليمن على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان ومدى تنفيذه إيّاها. أمّا القسم الثاني فاستعرضَ مستجدّات التعاون بين اليمن وهيئات المعاهدات، وكذلك العلاقة القائمة بين حكومة اليمن والمكلَّفين بولاياتٍ في إطار الإجراءات الخاصة. وختامًا، نظرَ القسم الثالث مليًّا في تنفيذ الالتزامات المتعلّقة بحقوق الإنسان في اليمن. وقد تضمّن كلٌّ من الأقسام الثلاثة موجزًا عن التوصيات الموجَّهة إلى حكومة اليمن، وتلك الموجّهة إلى جهاتٍ فاعلة أخرى في اليمن عند اقتضاء الأمر. هذا وقد شاركت الشبكة، بدعمٍ من منظمة UPR Info، في الجلسة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل التي عُقدت في مجلس حقوق الإنسان في جنيف في شباط/فبراير 2024. وركّزت تلك المشاركة بشكلٍ أساسيّ على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق

الإنسان وفق مبادئ باريس؛ وعلى التعاون بين الحكومة اليمنية والمكلَّفين بولاياتٍ في إطار الإجراءات الخاصة؛ وعلى إنشاء محكمة متخصّصة في اليمن للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان؛ وعلى إشراك الضحايا والناجين في مفاوضات السّلام.

وعلى مدار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشّامل المُنعقدة في أيار/مايو 2024، قدّمت الدول التي نظرَت في سجلّ اليمن، 256 توصية في المُجمل. ولعلّ أحد أبرز أوجه اختلاف هذه الجولة عن سابقتها الثالثة هو ارتفاع عدد التوصيات المقدَّمة في شأن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تركّزت توصيات الدول النّاظرة في سجلّ اليمن على: (1) ضمان وصول الضحايا إلى سُبل إنصافٍ قضائية مُجدية وإلى جبرٍ شامل للضرر من خلال تمتين الأطر القانونية؛ (2) وتعزيز خدمات الدعم المُقدّمة لفئاتٍ معيّنة من الضحايا والناجين المتأثّرين بالنزاع، بمن فيهم الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذا وقد سلّطت تلك الدول الضوء على (3) دور الضحايا في عملية السلام، فأوصَت بإشراكهم في المفاوضات والمحادثات، وأكّدت الحاجة إلى عملية سلامٍ تعزّز المحاسبة وتكفل حقّ الضحايا في العدالة، وجبر الضرر ضمنًا. وقد سُجّل أيضًا ارتفاع في عدد التّوصيات المقدَّمة في شأن النساء؛ فقد كانت المرأة الموضوع الأكثر تواترًا في توصيات النظراء من الدول الناظرة في سجلّ اليمن: إذ وردَ ذكر النّساء في سياق الخطوات الرّامية إلى إقامة مسارٍ انتقاليّ مُتمحور حول الضحايا، في حين ركّز جلُّ التوصيات على إشراك النساء في جميع مراحل عملية بناء السلام — ولا سيّما في مفاوضات السلام — وكذلك على ضمان تمثيلهنّ في الحياتَيْن العامّة والسياسيّة في البلاد.

وقد قبِلت الدولة اليمنية جميع التوصيات المقدَّمة في شأن الضحايا، دونما استثناء، المتعلّقة منها بتدابير العدالة الانتقالية أو بمفاوضات عملية السلام على حدّ سواء. كما قبِلت الدولة اليمنية جميع التوصيات المقدَّمة في شأن مساهمة النساء في مفاوضات السلام ومشاركتهنّ في الحياة السياسية في البلاد. أمّا بالنّسبةِ إلى التّوصيات الأخرى التي قُدّمت في جولاتٍ سابقة من الاستعراض الدوري الشامل — على غرار التوصية بوجوب التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ — فقد قبِلت حكومة اليمن التوصيات المقدَّمة أيضًا خلال الجولة الرّابعة في شأنها. كما قبِلت الحكومة توصياتٍ تدعو إلى إنهاء عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسّفيين والإفراج عن المحتجَزين ظلمًا.

تقرير منتصف المدة: المبنى والمحتوى

يشكّل هذا المستند تقرير منتصف المدّة الذي أعدّته الشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وهو يقدّم معلوماتٍ عن الخطوات والتدابير التي اتّخذتها الحكومة في اليمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها وسلطتها في مجال حقوق الإنسان بعد أيلول/سبتمبر 2024 [3]، ويستعرض مدى مساهمة هذه التدابير في تنفيذ التوصيات المقدَّمة خلال الجولة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل. وتصبّ الشبكة في تقرير منتصف المدّة هذا، التّركيز على أربعة موضوعات رئيسة ألا وهي: (1) الإخفاء القسري والمفقودون؛ (2) والاحتجاز التعسفي وتبادل الأسرى؛ (3) والمساهمات في مسار العدالة الانتقالية؛ (4) ومشاركة الضحايا والنساء في جهود السلام في اليمن. وعلى حدّ ما أنف ذكره، فقد تناول تقرير الشبكة المقدَّم في أيلول/سبتمبر 2023 موضوعات أكثر ممّا يتضمّنه تقرير منتصف المدّة هذا. ويُفترض بالشبكة أن تستعرضَ أبرز المستجدّات حول جميع النقاط خلال الجولة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل، وستُضمِّن عرضَها أيضًا مدخلاتٍ في شأن أنشطة المناصرة التي تضطلع بها الشبكة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ومنها على سبيل المثال، التّفاعل الاستراتيجي مع السلطات المحلية وتشكيل التحالفات مع سائر منظمات المجتمع المدني اليمنية العاملة على قضايا الضحايا والعدالة الانتقالية في البلاد.

المنهجيّة

يُعدّ هذا التقرير وليدَ الجهود الحثيثة والدؤوبة التي تكرّسها الشبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا في متابعة استعراض اليمن في إطار الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل من جهة، والتزامها بالنّهوض بحقوق الإنسان في البلاد من جهةٍ أخرى. وتُستقى معظم المعلومات الواردة في التّقرير من الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأعضاء المنتسبة إلى الشّبكة، ومن عَمل كلّ منها الوثيق مع ضحايا النزاع في اليمن والناجين منه على حدّ سواء. هذا وقد اعتمدت الشبكة على مصادر مفتوحة في إعداد تقرير منتصف المدّة هذا. وقد تسنّت للشبكة، في بعضِ الأحيان، الاستفادة من اجتماعاتٍ ومُداولاتٍ مع ممثّلي الحكومة[4]، بمَن فيهم ممثّلو اللجنة الفنية الحكومية المكلَّفة بصياغة التقارير وتقديمها بموجب المعاهدات التي صدّق عليها اليمن. وتجدر الإشارة إلى أنّه ما من آليّة تشاورٍ مُمأسَسة ومُنتظمة قائمة بين حكومة اليمن ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمسائل التّقنيّة التي تُعنى بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

[3] مُقرّر اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 30 أيلول/سبتمبر 2024 — «نتيجة الاستعراض الدوري الشامل»، مجلس حقوق الإنسان، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session57/res-dec-stat

[4] يُقصد بعبارة "الحكومة" الواردة في هذا التقرير الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. وتتولى قيادة هذه الحكومة مجلس القيادة الرئاسي برئاسة رشاد العليمي. وتمثل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا اليمن في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، كما تضطلع بإدارة العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع الدول الأجنبية.

ومن الأهميّة بمكان التّنويه أيضًا بأنّه على الرّغم من التوصيات المتكرّرة الموجَّهة إلى حكومة اليمن — التي لا تقتصر على إطار الاستعراض الدوري الشامل وحده — والقاضية بوجوب إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس، فإنّ الحكومة لم تضع هذا التّدبير موضع التنفيذ بعد. وتأمل الشّبكة في أن يفضي التّعديل الوزاري الذي جرى في مطلع العام 2026، وما تبعه من إعادة توزيع للحقائب والملفات الوزارية، إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني من أجل تحسين العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان: الإخفاء القسري والمفقودون

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم

خلال الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، قبِل اليمن ثماني توصياتٍ في المجمل، تتعلّق بالتّصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما قبِلت الحكومة توصياتٍ دعت إلى اتخاذ خطواتٍ ملموسة لمكافحة الاعتقال والاحتجاز التعسّفيَيْن، والإخفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة[5].

وفي ما يتعلّق بالتصديق على الاتفاقية، تشير الشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا إلى ورشة العمل التي نظّمتها وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان في العام 2023 بالتّعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان إحياءً لليوم الدولي لضحايا الإخفاء القسري. وكان من جُملةِ التوصيات المُنبثقة عن الورشة التصديقُ على الاتفاقية في أقرب جلسةٍ يلتئمُ فيها مجلس النواب.

ولسوء الحظّ، وبسبب الظروف الراهنة في البلاد، لم يفلح مجلس النواب في الالتئام[6]. وحتّى لو انعقد مجلس النّواب في المستقبل القريب، فلن يُضمن اقتداره على التصديق على الاتفاقية أو سنّ أيّ تشريعاتٍ أخرى، لأنّه عاجزٌ عن استيفاء النّصاب القانونيّ المطلوب لذلك. ويقوم الحلّ الوحيد لإنهاء هذه الحالة على تنظيم

---

[5] «تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل — اليمن»، مجلس حقوق الإنسان، 24 حزيران/يونيو 2024، https://docs.un.org/ar/A/HRC/57/9 و«مقرر اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 30 أيلول/سبتمبر 2024 — نتيجة الاستعراض الدوري الشامل»، مرجع سابق، الحاشية 3.

[6] آخر مرة انعقد فيها مجلس النّواب اليمني كانت في نيسان/أبريل 2022. وقد أفادت قنواتٌ إعلامية بأنّ اجتماعًا تشاوريًّا قد عُقِدَ عبر الانترنت لمناقشة تقرير لجنة نيابيّة لتقصّي حقائق في شأن الفساد. ولم يُبلَّغ عن عقدِ أيّ اجتماعاتٍ أخرى منذ أيلول/سبتمبر 2023. انظر: «السلطة المعطَّلة — قراءة في حاضر ومستقبل مجلس النواب اليمنيّ»، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، التّحليل متوفّر عبر الرّابط التّالي: https://mokhacenter.org/wp-content/uploads/2024/04/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-Kitap-1.pdf

انتخاباتٍ نيابيّة؛ غير أنّ هذا السيناريو متعذّرٌ تحقيقه في الوقت الراهن بسبب النزاع المستمرّ والاضطراب السّياسي داخل البلاد.

ومن التدابير الأخرى التي اتُّخذت — تماشيًا مع المناقشات الدّائرة في ورشة العمل المُنعقدة عام 2023 آنفة الذّكر — تشكيلُ لجنةٍ برئاسة النيابة العامة لإجراء زياراتٍ إلى أماكن الاحتجاز والإفراج عن المحتجَزين الذين اعتُقلوا من دون توجيه أيّ تُهَم لهم. وقد دعمت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان آنذاك هذا القرار، فأعدّت مشروع قانونٍ ليُعرض على مجلس الوزراء في اليمن، ويقضي بتشكيل لجنةٍ دائمة تضمّ ممثّلين عن المجتمع المدني يُناطُ بها تقييم أوضاع السجون وتقديم ما يلزم لمعالجة أوجه القصور والانتهاكات فيها.

وفي الآونة الأخيرة، وتحديدًا في كانون الثاني/يناير 2026، أمر رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، رشاد العليمي، بإغلاق السجون ومراكز الاحتجاز غير القانونية القائمة في جنوب اليمن[7]. هذا وأمر التوجيه الرئاسي بإعداد «خطةٍ عاجلة لإغلاقها [أي مراكز الاحتجاز] وضمان نقل أي محتجَزين إلى مرافق رسمية خاضعة للقانون، أو إطلاق سراحهم في حال لم تثبت بحقّهم أي تُهم قانونية»[8].

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضحايا

تُعرب الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا عن ترحيبها بالتدابير آنفة التّعديد التي تشكّل خطواتٍ مهمّة في سبيل معالجة أوضاع المحتجَزين تعسّفًا كما المُحتجَزين في أوضاعٍ غير نظامية. وترى الشّبكة أنّ هذه التدابير تساهم أيضًا في معالجة القضيّة الأكبر، وهي الإخفاء القسري في البلاد.

ولعلّ إحدى أكبر العقبات في هذا الصدد تكمن في غياب سلطةٍ قضائية فاعِلة. فالقضاء، يعاني من تعطيل فادِح بسببِ النّزاع (مثل إغلاق المحاكم، وتدمير البنى التحتية أو إلحاق الضرر بها، وتراكم القضايا، وما إلى ذلك)، كما يعاني من مشكلاتٍ داخلية مزمنة، مثل الإضرابات القضائية، وتآكل الرواتب، وعدم كفاية الموازنات المخصَّصة له. فعلى سبيل المثال، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان (في عدن) مؤخّرًا

[7] «العليمي يأمر بإغلاق السجون غير القانونية في جنوب اليمن»، 13 كانون الثاني/يناير 2026، الشرق الأوسط، المقال متوفّر باللّغة الإنكليزيّة على الرّابط التّالي: https://english.aawsat.com/arab-world/5229138-al-alimi-orders-closure-illegal-prisons-southern-yemen

[8] «رئيس مجلس القيادة الرئاسي يوجّه بإغلاق السجون غير الشّرعية وإطلاق سراح المحتجَزين خارج القانون»، 12 كانون الثاني/يناير 2026، https://presidentalalimi.net/news2085.html

مصلحة السجون عبر منحها موازنةٍ لنقل المحتجَزين إلى المحاكمة؛ غير أنّ الإضرابات القضائية المتكرّرة حالت دون بلوغ هذا التدبير منتهاه.

يُضاف إلى ذلك أنّ كثيرًا من أماكن الاحتجاز حيث يُعتقد أنّ محتجَزين يُحتجَزون تعسّفًا، تخضعُ لِسلطة جهات فاعلة أمنيّة مختلفة. لذا، تكادُ تنعدم الرقابة القضائية التي تُمارس على أماكن الاحتجاز هذه، كما تكادُ تنعدم فرص المُحتجزين فيها بالتماس الإنصاف أمام المحاكم. هذا ويبدو أنّ ما مِن قيادةٍ موحَّدة تتبعُ لها الجهات الفاعلة الأمنيّة وأجهزتها. وتؤيّدُ هذا الادّعاءَ الاستنتاجاتُ التي خلُصت إليها اللّجنة الوطنيّة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان؛ فبحسب تقريرها الدّوري الثالث عشر (2025)، «تشهد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية (...) غياب قيادة موحَّدة (...)؛ وقد أدّى تفرّد كلُّ طرفٍ من الأطراف المحسوبة على الشرعية بالسيطرة على عددٍ من المناطق، مع غيابٍ شبه كامل للتنسيق فيما بينها»[9]. وقد أرخت هذه الحالة بعواقب وخيمة على حقوق المواطنين وحرياتهم، وأفضت إلى تكاثر ممارسات الاعتقال التّعسفيّ والإخفاء القسريّ.

وعلى الرّغم من أنّ القرار الأخير الذي أصدره رئيس مجلس القيادة الرئاسي يساهم في معالجة قضيّة الاحتجاز التّعسفيّ والإخفاء القسريّ، فهو، على حدّ ما ذُكر آنفًا في الفقرة السّابقة، محفوفٌ بقيودٍ جمّة لأنّ أماكن احتجازٍ كثيرة تقع خارج نطاق أيّ رقابةٍ تنفيذيّة أو قضائيّة. لذا، دعا عددٌ غفير من منظمات المجتمع المدني إلى الكشف عن مصائر جميع المخفيين قسرًا **قبل** أن يدخل قرار إغلاق السجون حيّز التنفيذ[10]. وترى المنظمات المعنية أنّ إغلاق أماكن الاحتجاز غير القانونية من دون توضيح مصائر المخفيين أولًا سيكون فرصةً ضائعة لتحديد كامل نطاق أماكن الاحتجاز غير القانونية، التي لا تقتصر على المرافق غير الرسمية بل تشمل أيضًا جميع أنواع المواقع غير المعترف بها، مثل مناطق العبور، والمواقع غير التقليدية التي أُعيد توظيفها لخدمةِ الاحتجاز (ومنها المستودعات، والفنادق، ونُزل الضّيافة/البيوت الفاخرة

[9] «التقرير الدوري الثالث عشر عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن للفترة من 1 آب/أغسطس 2024م وحتّى 31 تموز/يوليو 2025م»، اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، https://www.nciye.org/reports/ThirteenthReport/ThirteenthReport-ar.pdf

[10] «وقفة احتجاجية تطالب بالكشف عن مصير المخفيين قبل أيّ إجراءات لإغلاق السجون»، رابطة أمهات المختطفين، 1 شباط/فبراير 2026، https://ama-ye.org/ar/%d9%88%d9%82%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b4%d9%81-/%d8%b9%d9%86-%d9%85%d8%b5%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85

مُتعدّدة الطّبقات، وغيرها من الأماكن). وشدّدت منظمات المجتمع المدني أيضًا على أهميّة توثيق جميع أنواع أماكن الاحتجاز تلبيةً لغايات المُحاسبة ودعمًا لجهود كشف الحقيقة في المُستقبل[11].

التوصيات

تؤمنُ الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا، أنّه، على الرّغم من العقبات القائمة، يُمكن المباشرة حالًا باتّخاذ خطواتٍ من شأنها أن تساهم في إيفاء اليمن بالتزاماته التي تعهّدها بموجب القانون الدولي العرفيّ في مسألة الإخفاء القسريّ، كما من شأنها أن تساعد اليمن على المضيّ بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ وعلى تنفيذها تنفيذًا تامّا وناجحًا في المُستقبل. وعلى رأس أيّ اعتبارٍ آخر، ترى الشّبكة أنّ الإخفاء القسريّ في اليمن والأعداد التي لا تُحصى من المفقودين في البلاد، يشكّلان ضرورةً إنسانيّة ملحّة، وأنّ على الدولة في اليمن أن تتّخذ كلّ ما في وسعها من تدابير لإنهاء حالات الإخفاء القسريّ ولمؤازرة الأسر في اليمن على تحديد مصائر ذويهم المفقودين وأماكنهم على حدّ سواء.

وفي هذا الصّدد، فإنّ توصيات الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا، هي الآتي تعديدُها:

- يجبُ على الحكومة أن تكشف عن مصائر جميع المخفيين قسرًا قبل إغلاق أماكن الاحتجاز غير القانونية.
- يجبُ على الحكومة أن تُتابع مُخرجات ورشة العمل التي أُقيمت في العام 2023 حول مسألة المفقودين والمخفيين قسرًا. وينبغي أن تشمل الأهداف الرئيسة المنشودة من هذه المُتابعة، تقييمَ الخطوات المتّخذة منذ آب/أغسطس 2023 لمعالجة الإخفاء القسري، وتحديد ما أُنجزَ منها، وكذلك الثّغرات الكامنة فيها. كما ينبغي لِورش العمل المُزمع عقدُها في المُستقبل، أن تأخذ في الحسبان بنية الحكومة الجديدة وكيفيّة توزيع الحقائب الوزاريّة فيها المسؤولة عن ملفّ المفقودين. وأخيرًا، ينبغي أن تضمّ ورش العمل المقبلة ممثّلين عن منظمات المجتمع المدني وأسر المفقودين.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: الاحتجاز التعسفيّ وتبادل الأسرى

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم

[11] المرجع السّابق نفسه.

منذ اندلاع النزاع في العام 2014، شكّلت عمليات تبادل الأسرى جزءًا لا يتجزّأ من جهود بناء السلام في اليمن. وتكثرُ، في اليمن، الجهات الفاعلة التي تؤدّي دورًا في عمليات التبادل، وتشملُ زعماء القبائل والفاعلين المجتمعيّين، وممثّلي المجتمع المدني، بمَن فيهم النساء. وبعدَ إبرام اتفاق ستوكهولم في العام 2018، باتت عمليات تبادل الأسرى مكوّنًا أساسيًّا من الجهود التي يقودها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن لإتاحة استئناف عمليةٍ سياسية انتقالية بقيادةٍ يمنية ودعم جهود السلام والاستقرار في البلاد[12]. أمّا طرفا النّزاع الرئيسان اللّذان تشملهما عمليات تبادل الأسرى المُتفاوَض في شأنها عبر المساعي الحميدة التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص، فهما حكومة اليمن وجماعة (أنصار الله) الحوثية. وقد شكّل كلٌّ منهما فرقَ تفاوضٍ مسؤولة عن إعداد قوائم المحتجَزين وعن سائر التفاصيل التّقنيّة. ومنذ توقيع اتفاق ستوكهولم في كانون الأوّل/ ديسمبر من العام 2018، جرى تبادل ما يقارب 2000 أسير بموجب اتفاقاتٍ يسّر إبرامها كلّ من مكتب المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر. غير أنّ يمنيين كُثر يؤكّدون أنّ الاتفاقات المحلية، التي تفاوضَت في شأنها وأشرفت عليها جهاتٌ فاعلة محلية، أثمرت نجاحًا أفضلَ في التّفاوض على إطلاق سراح المحتجَزين وفي ضمانه مقارنةً بالجهود التي ترعاها الأمم المتحدة[13]. وهم يعزون ذلك إلى حجّةٍ أساسيّة، مفادُها أنّ اتفاق ستوكهولم أخفقَ في التعامل مع ملفّ الأسرى على اعتباره قضيّةً إنسانيّة، على حدّ ما ذُكرَ في التّصريحات[14]. فغالبًا ما كانت عمليات تبادل الأسرى تتعثّر بسبب الخلافات السياسيّة[15]. ولعلّ خير مثالٍ حديث العهد على ذلك هو الاتفاق المبدئي الذي تمّ التوصّل إليه في كانون الأوّل/ديسمبر 2025 بين الحكومة والحوثيين لتبادل ما يقارب 3000 محتجَز. وبُعيدَ إصدار هذا الإعلان المهمّ، أسفرت الخلافات بين الطرفين عن إبطاء سير المفاوضات. فقد تقاذفَ الطّرفان اتهامات في شأن تضمين القوائم المُتبادلة أسماء وهميّة. وأعربت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكوميّة الدّوليّة عن قلقها من هذا «التأخير غير المبرَّر»، وأشارت إلى أنّه يُشكّل خرقًا للأهداف الإنسانية التي تقوم عليها عمليات تبادل الأسرى بموجب اتفاق ستوكهولم، كما أنّه يُفاقم معاناة آلاف المحتجَزين وأسرهم على حدّ سواء[16]. وفي 14 أيّار/مايو 2026، وقّع ممثّلون عن الحكومة

[12] مهام البعثة، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، https://osesgy.unmissions.org/ar/osesgy-mandate

[13] صلاح علي صلاح، «المفاوضات الأممية لتبادل الأسرى تصل إلى طريقٍ مسدود»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 7 حزيران/يونيو 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-ar/policy-research-ar/14382

[14] المرجع السّابق نفسه.

[15] المرجع السّابق نفسه.

[16] «مركز حقوقي يحذّر من تعثّر تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى في اليمن»، يمن مونيتور، 28 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/162903

المعترف بها دوليًّا وعن الحركة الحوثية اتفاقًا جديدًا قضَى بتبادل أكثر من 1600 محتجَز[17]. وقد أفادَت الأنباء المُتداولة أنّ الاتفاق الجديد جاءَ بعد أكثر من ثلاثة أشهر من المفاوضات، عقب توصّل الطرفين إلى اتفاقٍ أوّلي في كانون الأول/ديسمبر 2025[18].

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا

تُعرب الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا عن ترحيبها بالتزام الحكومة بتيسير عمليات تبادل الأسرى وبإنهاء معاناة المحتجَزين وأسرهم على حدّ سواء. فمنذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسيّ في نيسان/أبريل 2022، كرّرَ رئيس المجلس، رشاد العليمي، مرارًا تأكيدَه على التزامه والتزام الحكومة «بإنهاء معاناة كافة المحتجَزين» من خلال الإفراج عن المحتجَزين والمخطوفين والمخفيين قسرًا الذين يُزعم احتجازهم في سجون الحوثيين. وشدّد رئيس المجلس على أهمية لم شمل المحتجزين بذويهم، وإنهاء «هذه المعاناة الإنسانية التي طال أمدها»[19].

وعلى الرّغم من هذا الالتزام المهمّ الذي تعهّدت به السّلطة التنفيذيّة في البلاد، تودّ الشّبكة أن تبدي الملاحظات الآتي ذكرُها إزاءَ الخطوات والمبادرات التي اتّخذتها حكومة اليمن:

تدرك الشبكة أنّ مئاتٍ من المحتجَزين المدنيين يقبعون في أماكن احتجازٍ شتّى واقعة في مختلف أنحاء اليمن، ولا تخضعُ جميعها لِسلطة طرفٍ مُحدّد من أطراف النزاع. فالمدنيّون المحتجَزون ممّن لا صلة لهم بالنّزاع يجب أن يُطلق سراحهم فورًا. وبموجب القانون الدوليّ الإنساني، لا يجوز احتجاز المدنيين الذين لا يشاركون مشاركةً مباشرة في الأعمال العدائية ولا صلة لهم بالنّزاع؛ وإذا احتُجزوا، فتجب معاملتهم معاملةً إنسانية ويجبُ الإفراج عنهم حالما تنتفي أسباب احتجازهم[20]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ القانون اليمني يحظر الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. ويحدّد قانونَا الجرائم والعقوبات، والإجراءات الجزائية وغيرهما من القوانين مرعيّة الإجراء، مدّة احتجاز الأفراد بمهلةٍ أقصاها 24 ساعة. وبعد انقضاء المُهلة المُحدّدة هذه، أي 24 ساعة، تجب إحالة المحتجَزين إلى النيابة أو سَوقهم إلى المحاكمة، إن توفّرَ مسوّغٌ قانوني لاحتجازهم.

---

[17] «الحكومة اليمنية والحوثيون يُفرجون عن أكثر من 1600 أسير في أكبر عملية تبادل»، الجزيرة، 14 أيار/مايو 2026، https://www.aljazeera.com/news/2026/5/14/yemen-govt-houthis-to-release-more-than-1600-pows-in-largest-swap

[18] المرجع السّابق نفسه.

[19] «رئيس مجلس القيادة يؤكّد الحرص على إنهاء معاناة كافة المحتجَزين»، 29 آذار/مارس 2023، https://presidentalalimi.net/news546.html

[20] «الاحتجاز والقانون الدولي الإنساني: قواعد القانون الدولي المتعلّقة بحماية الأشخاص المحتجَزين»، Diakonia، https://www.diakonia.se/ihl/resources/international-humanitarian-law/detention-and-ihl/

ومن هذا المُنطلق، ينبغي ألّا يُدرَج المحتجَزون المدنيون في عمليات تبادل الأسرى؛ فإدراجهم فيها يضعهم خارج الإطار القانوني — ويُقصيهم، تاليًا، ممّا يُوفّره هذا الإطار من ضماناتٍ وضوابط لحماية حقوق الأفراد — ويساهم في إكساب اعتقالهم التّعسفي واحتجازهم غير القانونيّ طابعًا شرعيًّا. ومن شأن ذلك أيضًا أن يشجّع أطراف التبادل على معاملة المحتجَزين المدنيين معاملةَ «السّلعة» أو «ورقة المُساومة» واستغلالها ورقةَ ضغطٍ لتأمين الإفراج عن محتجَزيهم.

التّوصيات

تعكس توصيات الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا موقفها الذي أنفَ توضيحُه في القسم الفرعي السّابق، وهي على النحو الآتي:

- ينبغي أن يُفرجَ، من دون قيدٍ أو شرط، عن جميع المحتجَزين ممّن لا صلة لهم بالنزاع، وذلك بمعزلٍ عن المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لدعم توصّل الأطراف إلى اتفاقاتٍ بهدف تبادل المحتجَزين.
- ينبغي أن يضمّ فريق الحكومة المعني بتبادل الأسرى ممثّلين عن سلطاتٍ وطنية أخرى، مثل وزارة الشؤون القانونية والنيابة العامة ووزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل؛ فمن شأن هذه الجهات أن تساعدَ على ضمان قانونيّة عمليات تبادل الأسرى وصون الضمانات القضائية للمحتجَزين، ولا سيّما المدنيين منهم. وينبغي أن ينظر فريق الحكومة في ضمّ ممثّلين عن أسر المفقودين و/أو روابط الضحايا لضمان التزام المفاوضات بالأهداف الإنسانية وبمبادئ «عدم الإضرار».
- ينبغي أن تنظر الحكومة في دعم المحتجَزين المفرَج عنهم بمساعداتٍ مالية وأشكالٍ أخرى من الدعم تؤازرهم على الوصول إلى الخدمات الطبية، بما في ذلك الدعم النفسيّ والعاطفيّ.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: دعم العدالة الانتقالية

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم

تحيط الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا علمًا بازدياد عدد التوصيات المتعلّقة بالعدالة الانتقالية المقدَّمة من الدول التي نظرَت في استعراض اليمن. فَمن الجولة الأولى حتّى الجولة الرّابعة، ارتفع عددُ التّوصيات من صفرٍ إلى 16 توصية. هذا وتزايدَ، منذ الجولة الثالثة، عدد الدّول التي تتناولُ أهميّة تعزيز مشاركة النساء والضحايا في عملية السلام. وقد قبِلت الدّولة اليمنيّة مُجمل التوصيات المتعلّقة بالعدالة الانتقالية. أمّا في

ما يخصّ الضحايا، فقد شملت التّوصيات التي قبلها اليمن في الجولة الرابعة، تيسيرَ سُبل الانتصاف القضائي لضحايا الانتهاكات المرتبطة بالنزاع وضمانَ جبر الضرر لهم.

ومنذ اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل المتعلّق باليمن في أيلول/سبتمبر 2024 [21]، لم تتّخذ حكومة اليمن أيّ تدابير محدَّدة لتعزيز وصول الضحايا إلى سُبل الانتصاف القضائي وجبر الضرر. وكانت الحكومة قد تعهّدت، في تقريرها المقدَّم في العام 2022 إلى اللّجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بإنشاء صندوقِ تعويضات وجبر ضرر عن انتهاكات حقوق الإنسان[22]؛ غير أنّه، على حدّ علم الشّبكة، لم يُتّخذ أيّ إجراءٍ ملموس لتنفيذ هذا التدبير.

ولم يُنشأ بعدُ أيّ نظام شاملٍ يرمي إلى تلبية احتياجات الضحايا وأداء حقّهم في جبر الضرر والعدالة. فَما هو قائمٌ حاليًّا هو عبارة عن نظامٍ مؤلَّف من تدابير ظرفيّة. وعلى الرّغم من أنّ الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا تدركُ أهميّة هذه التدابير بالنّسبة إلى الضّحايا، كونها تُغيثهم إغاثةً مؤقتة، تُصرّ الشّبكة على أنّ التدابير هذه لا تُغني عن الحاجة إلى خطةٍ منظَّمة وطويلة الأمد تنصف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنسانيّ وتعالج أسباب الانتهاكات الجذريّة. وتُفيدُ المعلومات المُتاحة للشّبكة، بأنّ الحكومة سبقَ أن اتّخذت في أوقاتٍ مختلفة بعض تدابير الدّعم لضحايا الانتهاكات، ومنها:

<u>رواتب شهرية لأسر الشهداء</u>

بحسب التقرير الوطني الذي قدّمه اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل[23]، أفادت الحكومة بأنّها قدّمت الرعاية لأسر الشهداء، على هيئةِ رواتب شهرية وإجراءاتٍ لضمان مواصلة تحصيل الأبناء والأقارب تعليمهم[24].

<u>هيئة رعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية</u>

بحسب التقرير الوطني الذي قدّمته الحكومة إلى اللّجنة المعنيّة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 2022، تُحيل الحكومة الحالات التي تشمل ضحايا مدنيين إلى هيئة رعاية أسر الشهداء ومناضلي

[21] مُقرّر اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 30 أيلول/سبتمبر 2024 — «نتيجة الاستعراض الدوري الشامل»، مجلس حقوق الإنسان، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، مرجع سابق، الحاشية 3.

[22] «ردود اليمن على قائمة المسائل الخاصّة بتقريره الدوري الثالث»، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2FC.12%2FYEM%2FRQ%2F3&Lang=en

[23] «تقرير وطني»، مجلس حقوق الإنسان، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، https://digitallibrary.un.org/record/1655276?v=pdf

[24] المرجع السّابق نفسه.

الثورة اليمنية. وتُعدّ هذه الهيئة جهةً حكومية يشرفُ عليها مكتب رئيس الجمهورية وتقدّم مرتباتٍ لأسر الضّحايا القتلى[25].

تدابير دعمٍ أخرى

في اليمنِ حاليًّا هيئتان مخصّصتانِ للشهداء، إحداهما في صنعاء[26] والأخرى في عدن[27]. بالإضافة إلى ذلك، يكادُ كلّ طرفٍ من أطراف النّزاع – التي لا تقتصر على الحكومة المعترف بها دوليًّا والحوثيين حصرًا — يعتمد تدابير لِمن يَعدّهم شهداء، وقد تنوّعت أشكال هذه التّدابير مِن مساعدات مالية على هيئةِ مِنَحٍ وهدايا العيد، إلى سلالٍ غذائية، على سبيل الذّكر لا الحصر.

ومن جُملة الجوانب التي لاحظها أعضاء الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا، أنّ هذه التدابير لا تختلفُ باختلافِ أطراف النزاع فحسب، بل تُقدَّم أيضًا على نحوٍ ظرفيّ لا يمنحُ ضحايا الانتهاكات والناجين منها سوى قدرة طفيفة على الاستمراريّة. فعلى سبيل المثال، عقب الغارات الجويّة التي شُنّت على محطة كهرباء المخا في تموز/يوليو 2015 [28]، شُيِّدت نحو 600 وحدة سكنية تعويضًا للأسر التي دُمِّرت منازلها، وذلك من ضمن تدابير كثيرة اتُّخذت لدعم أسر المتوفّين. غير أنّ التدابير هذه لم توضَع موضع التنفيذ. فالوحدات السكنية الجديدة، بحسب التّوثيق الذي استطاعَت الشّبكة تحقيقَه، استولَت عليها قوّات السّاحل الغربي الموالية لطارق صالح واستوطنتها[29]. هذا واستولت القوات الموالية لِطارق صالح أيضًا على الوحدات السّكنية التي نجت من التدمير و/أو الضرر خلال غارات تموز/يوليو 2015. وقد مُنعت الأسر من العودة إلى مجمّع المخا السّكني واستعادة منازلها، على الرّغم من إلحاحها على ذلك؛ وبعد مرور 11 عامًا، لا تزال هذه الأسر نازحةً وعاجزة عن الوصول إلى ممتلكاتها. أمّا الأسر التي كان من المتوقّع أن تنتقل إلى الوحدات السكنية الجديدة، فلا تزال هي أيضًا نازحةً ولا تلقَى أيّ تعويضات أو دعمٍ أو مساعدة، على الرّغم من الإعلان عن تعويضها واعتماد تدابير أخرى لدعمها.

---

[25] مرجع سابق، الحاشية 22.

[26] تعتمد جماعة أنصار الله على «مؤسسة الشهداء» لتنظيم فعاليات إحياء ذكرى المقاتلين الذين قضوا نحبهم، فضلًا عن أنشطةٍ أخرى مثل توزيع الهدايا العينية والنقدية. وأعادت جماعة أنصار الله تفعيل «الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء» وإعادة هيكلتها بغية تقديم الدعم المالي لأسر «الشهداء».

[27] هيئة رعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية.

[28] «هيومن رايتس ووتش: غارةٌ بقيادة سعودية على محطةٍ يمنية تبدو غير قانونية»، رويترز/صوت أمريكا، 28 تموز/يوليو 2015، https://www.voanews.com/a/rights-watch-says-saudi-led-coalition-may-have-committed-war-crimes-in-yemen/2881394.html وبحسب إحدى المُنظّمات المُنتمية إلى الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا، فإنّ الغارة الجويّة قد أثّرت في 1,460 شخصًا في المُجمل، ويشملُ هؤلاء القتلى والجرحى والأشخاص الذين دُمّرت مُمتلكاتهم الشّخصيّة والخاصّة.

[29] تلقّت الشبكة أيضًا ادّعاءاتٍ بأنّ بعض الوحدات السكنية وُزّعت على أسر أفراد قوات طارق صالح الذين قُتلوا أثناء أداء واجبهم.

ومن جُملة التدابير الأخرى التي استرعَت انتباه الشّبكة، تقديمُ المساعدة لأسر الأطفال الذين خطفتهم الحركة الحوثية. وقد أطلقَت وزارة حقوق الإنسان هذا التدبير في العام 2016؛ غير أنّه أُوقف بسبب قيودٍ على الموازنة ونقصٍ في الأموال.

وإضافةً إلى هذه التدابير، اعتُمِدت تدابير أخرى منذ تأسيس مجلس القيادة الرئاسي في نيسان/أبريل 2022. ففي العام 2023، أعلن رشاد العليمي قراره القاضي بتسوية أوضاع عشرات الآلاف من موظفي القطاعات العسكريّة والأمنيّة والمدنيّة ممّن سُرِّحُوا قسرًا بعد الحرب الأهليّة المندلعة في العام 1994. وبحسبِ ما أفادَت به مصادر إعلامية ومصادر أخرى مُطّلعة، فإنّ القرار سعى إلى تسوية أوضاع نحو 52 ألف شخص، بما في ذلك إعادتهم إلى وظائفهم ومنحهم ترقياتهم وسدّ مستحقّاتهم وزيادة أجورهم[30]. وفي العام 2024، أوعز رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى الحكومة بتقديم جبر ضررٍ لأسر الذين قُتلوا و/أو أُصيبوا في تفجير المنازل في حارة الحفرة في مديرية رداع من محافظة البيضاء[31]. وفي الآونة الأخيرة، تحديدًا عقب اغتيال افتهان المشهري، المديرة العامة لصندوق النّظافة والتحسين في محافظة تعز في 18 أيلول/سبتمبر 2025، جمع رئيس المجلس العليمي بين تدابير رمزيّة من جهة وأخرى رامية إلى سَوق المسؤولين عن الاغتيال إلى العدالة من جهةٍ ثانية. وقد شملت التدابير المعتمَدة تكريم افتهان المشهري بوسام الواجب تقديرًا لخدماتها العامّة. هذا وأوعز رئيس المجلس العليمي إلى السلطات المحليّة بإلقاء القبض على المشتبه بهم في الجريمة و«مساءلة أيّ جهة يثبت تواطؤها أو تقصيرها»[32].

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا

[30] «الرئاسي اليمني يعالج واحدًا من أصعب ملفات حرب 1994 – تسوية أوضاع 52 ألف عسكري ومدني أُبعدوا من وظائفهم»، الشرق الأوسط، 20 أيار/مايو 2023، https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/4338491-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%C2%BB-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-1994

[31] «رئيس مجلس القيادة يعقد اجتماعا بلجنة تقصي الحقائق حول جريمة المليشيات الحوثية في البيضاء»، وكالة سبأ نت، 20 آذار/مارس 2024، https://www.sabanew.net/story/ar/108558

[32] «رئيس مجلس القيادة يمنح الشّهيدة افتهان المشهري وسام الواجب تقديرًا لتضحياتها في الخدمة العامة»، قناة اليمن الفضائيّة، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، https://yementv.tv/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%86/

يصحُّ، عمومًا، وصف النّظام القائم بأنّه مجموعةٌ من تدابير المساعدة المجزَّأة. ونتيجةً لذلك، لا يتّضح للشّبكة أيٌّ من التدابير/الآليات التي أنشأتها الحكومة لا يزال قائمًا، وإن كان في مقدور الضحايا الاستفادة من أكثر من تدبيرٍ واحد في آنٍ معًا. وعلى حدّ ما ذُكِرَ آنفًا، فعلى الرّغم من أنّ الشّبكة لا تعارض التدابير المعتمَدة وتدرك أنّها قد تكون شكل إغاثة الضّحايا الوحيد المُمكن تنفيذه في ظلّ ظروف البلاد الراهنة، فإنّ طابعها الظرفي يشوبهُ قدرٌ كبير من انعدام الموثوقية بالنسبة إلى الضحايا.

وتُعدّ غالبية تدابير دعم الضّحايا المعتمَدة، ثمرةَ جهودِ المُشاركة قديمة العهد والدّؤوبة التي تولّت زمام قيادتها روابط الضحايا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فهي ليست إجراءاتٍ بادرت إليها السلطات العامة من تلقاء نفسها. ومع ذلك، وعلى الرّغم من الحشد الذي قادته روابط الضحايا، باءَت هذه التدابير في حالاتٍ كثيرة بالفشل بسبب سوء تنفيذها — وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى إخفاق الحكومة في ضمان توفّر الموارد الماليّة الكافية، وإلى الاضطراب السّياسيّ وإلى تبدّل الأولويات الوزارية والسّياسيّة، وهي عواملُ أدّت إلى انعدام الالتزام بضمان تدابير مستدامة لخدمة الضحايا والناجين. هذا ومن شأن تعثّر الإمداد بالموارد الماليّة وغياب الالتزام السياسي أن فاقَما الضغوط الواقعة على الضّحايا وأسرهم وعلى المنظمات التي تحاول دعمهم على حدٍّ سواء، ممّا يسبّب المزيد من المماطلة في الوصول إلى العدالة والإنصاف.

وفي ما يتعلّق بالتدابير الخاصة بالشهداء، تودّ الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا أن تبدي قلقها من انتقائيّة هذه التّدابير ومن انتفاء المعايير الواضحة في شأن تصنيف الشّهداء والتّفرقة بين الشهداء والضحايا. فعلى سبيل المثال، لا تُعرّف هيئة رعاية أسر الشهداء الشّهيد تعريفًا واضحًا، ولا تُعدّد المعايير المُعتمدة لتحديد درجات الأهلية المختلفة للحصول على المساعدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مفهوم مَن يُعدّ شهيدًا قد تتطوّر على وقع النّزاع المُندلع في العام 2014. فصورة الشهيد تحظى بقبولٍ اجتماعيّ واسع في السياق اليمني لارتباطها بأفعال الشّجاعة والتضحية والتفاني والإيثار، وهي قيمٌ وطنية بالغة الأهميّة. غير أنّ النزاع في اليمن حوّل مفهوم الشهيد إلى مفهومٍ ذاتيّ يعكس روايات أطراف النزاع. ويُفسّر ذلك سببَ اختلاف دعم الأطراف للشهداء، كما سبب استبعاد فئاتٍ معيّنة من الشهداء، في بعض الحالات، من نطاق التدابير المعتمَدة. فبالنسبة إلى الحكومة، مثلًا، يشمل مفهوم الشهيد السجناء أو المدنيين المصابين جرّاء القصف أو الألغام؛ غير أنّ من عُذِّبوا و/أو تُوفّوا في أماكن الاحتجاز التابعة للحوثيين أو للمجلس الانتقالي الجنوبي لا يُعدّون شهداء، وهو ما قد يؤدّي إلى استبعاد أسرهم من نطاق هيئة رعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية.

ولعلّ أشدّ الأمثلة وضوحًا على «انتقائيّة الشهداء» هو وضعُ المخطوفين والمحتجَزين الذين يقضون إثر التّعذيب في أماكن الاحتجاز. فعلى الرّغم من حملات التّوعية والتواصل المجتمعي الوازِنَة التي نفّذها بعض أعضاء الشبكة اليمنية لروابط الضحايا، لا يزال ضحايا التعذيب وسوء المعاملة الذين يلقون حتوفهم في الاحتجاز في اليمن لا يُعتبرونَ شهداء رسميًّا. واستبعاد هؤلاء الضّحايا من فئة الشّهداء، لا يُعدّ مُجرّد مُقاربةٍ تمييزيّة فحسب، بل يرتّب تبعاتٍ سلبية جمّة. فهو، يُكرّس الوفاة في الاحتجاز أمرًا طبيعيًّا بدلًا من التعامل معها على أنّها نتيجةَ انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان تستوجب التّحقيق بموجب القانون الدولي. وأخيرًا، فإنّ استبعاد هؤلاء الضحايا من فئة الشّهداء يخلّف عواقب وخيمة جمّة على أسرهم التي لا تُخوّلُ المطالبة بأيّ تدابير دعمٍ من الدّولة، مثل المساعدة المالية والحماية الاجتماعية والدعم الطبي، فضلًا عن الحصول على جبر الضرر وغيره من تدابير العدالة الانتقالية.

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلق الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا هو غيابُ تعريفٍ واضحٍ لمفهوم الضّحية. فالشّبكة لا تعارض تقديم المساعدة للشّهداء، لكنّ ما يبعثُ قلقها هو التّداخل بين الضحايا والشهداء. فبموجب القانون الدولي، «الضحايا هم الأشخاص الذين لحق بهم ضرر، أفرادًا كانوا أو جماعات، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي، أو المعاناة النفسية، أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتّع بحقوقهم الأساسية، وذلك من خلال عملٍ أو امتناعٍ عن عمل يُشكّل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدّولي»[33]. وصحيحٌ أنّ كثيرًا من هذه السّمات تنطبق على الشّهداء، إلّا أنّ أبرز الفروق بين هاتين الفئتين هي أنّ ضحايا انتهاكات القانون الدولي لهم حقٌّ قانوني مُكرّس في جبر الضّرر الذي يُعرف بأنّه تدابير — رمزيّة وماديّة — تعزّز العدالة وتوفّر الإنصاف للضحايا.

التوصيّات

إنّ الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا، تضمّ صوتها إلى ما دعَت إليه المؤلّفات والتّوصيات السياستيّة القائمة في شأن العدالة الانتقالية في اليمن، فَتشدّدُ على الحاجة إلى مقاربةٍ متمحورة حول الضحية، تولي مشاركة الضحايا والناجين، في جميع مراحل تصميم تدابير العدالة الانتقالية في البلاد وتنفيذها، الأولويّة القُصوى. ونظرًا إلى غياب رؤيةٍ حكومية موحَّدة في شأن دعم ضحايا النزاع ومساعدتهم، وإلى خطر التّداخل بين

[33] «المبادئ الأساسيّة والمبادئ التّوجيهيّة بشأن الحقّ في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدّولي»، لجنة حقوق الإنسان، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005، https://www.refworld.org/legal/resolution/unga/2006/12095?lang=ar

الضحايا وغيرهم من فئات المتضرّرين من النزاع — على غرار الشّهداء — توصي الشبكة بإنشاء منتدًى للحوار أو إطارٍ للتّفاعل ما بين الحكومة، وضمنًا وزارات رئيسة مثل وزارة الشؤون القانونية ووزارة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل من جهة، ومنظمات المجتمع المدني اليمنيّة من جهةٍ أخرى، وذلك بغيةَ تعزيز الحوار المنظَّم والتبادلات التقنيّة في شأن قضايا العدالة الانتقالية الكُبرى[34].

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تعزيز مشاركة الضحايا والنساء في المحادثات السياسية ومفاوضات السلام

مستجدّات الاستعراض الدوري الشامل 2024 والوضع القائم

عقب التطوّرات التي شهدها جنوب اليمن في كانون الأول/ديسمبر 2025 وكانون الثاني/يناير 2026، أعلنت المملكة العربية السعودية قرارها استضافة محادثاتٍ في الرياض تهدف إلى رأب الصدع بين مختلف الفصائل الجنوبيّة. وقد تركّزَ ما يُعرف بمؤتمر الرياض للحوار اليمنيّ الجنوبي، منذ انعقاده حتّى اليوم، على معالجة الشرخ بين المجلس الانتقالي الجنوبي ومجلس القيادة الرئاسي، في ظلّ الغموض الذي يكتنفُ دور المجلس الانتقالي في الحكومة[35]. وكان للمؤتمرِ هدفٌ آخر مُهم أيضًا يتعلّق بدور المجلس الانتقاليّ على اعتباره قوةً سياسيّة تمثّل المصالح الجنوبية، علمًا أنّ المجلس الانتقالي ليس الجهة الفاعلة الوحيدة في الجنوب التي تتمتّعُ بقدراتٍ سياسيّة وعسكريّة. فالمشهد في الجنوب لا يزال شديد التّشرذم، وكثير من المظالم التي وقعَت قديمًا فيه لم تُحَلّ بعدُ، وتُمعنُ في مفاقمة الاستياء وتأجيج النزاع كذلك الأمر. ولا يتّضح للشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا إلى أيّ مدى تتناول المحادثات الجنوبية–الجنوبية الجارية في الرياض أيًّا من موضوعات العدالة الانتقالية ضمن النّقاش الأوسع في شأن «المظالم الجنوبية».

وفي الإحاطة الشهرية المقدَّمة إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير 2026، أبرز المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، قدرة الحوار الجنوبي على أن يكون «فرصةً لبدء معالجة المظالم المتراكمة وبناء توافقٍ في الآراء حول القضايا المهمّة لأبناء الجنوب وجميع اليمنيين»[36]. وفي ما يتعلّق بعملية السّلام، وبصرف

---

[34] «فتح المجال أمام العدالة الانتقاليّة في اليمن»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، آذار/مارس 2025، https://www.ictj.org/sites/default/files/2025-04/ictj_report_yemen-tj_ar_2.pdf

[35] «الانفصاليون اليمنيون سيحضرون محادثاتٍ سعودية بعد خسارة مواقع جنوبية رئيسة»، الجزيرة، 6 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.aljazeera.com/news/2026/1/6/yemeni-separatists-to-attend-saudi-talks-after-losing-key-southern-sites

[36] «إحاطة المبعوث الأممي الخاصّ هانس غروندبرغ إلى مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة»، 12 شباط/فبراير 2026، https://osesgy.unmissions.org/ar/news/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council-0

النظر عن التطوّرات السياسية الداخلية في اليمن، شدّد المبعوث الخاص على أهمية إحراز تقدّمٍ نحو «تسويةٍ سياسية تفاوضية أوسع للنزاع» و«استكشاف سُبل إعادة إطلاق عمليةٍ سياسية جامعة»[37].

وفي مطلع شباط/فبراير 2026، شكّل الرئيس العليمي حكومةً جديدة. ولعلّ أبرز التغييرات المستحدَثة، من منظار العدالة الانتقاليّة، هي إعادة تنظيم حقيبة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان السابقة وتوزيعها على وزارتين منفصلتين. ولأوّل مرة في تاريخ اليمن، تتبوّأُ رئاسةَ وزارة الشؤون القانونية امرأةٌ[38] كانت سابقًا عضوًا في اللّجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. في تموز/يوليو 2026، عُيّنت امرأة وزيرةً للخارجية وشؤون المغتربين، لتصبح أول امرأة في تاريخ اليمن تتولى هذا المنصب[39]. كما عُيّنت وزيرة ثالثة لتتولى رئاسة وزارة شؤون المرأة. وهذه هي المرّة الأولى منذ العام 2020 التي تضمّ فيها الحكومة نساءً في صفوفها. ومع أنّ ذلك يشكّل إنجازًا بالغ الأهمية، فإنّه يظلّ دون نسبة 30% من مُجمل التعيينات الوزارية ومناصب صنع القرار العامّ التي سبقَ أن اتُّفِقَ عليها في مؤتمر الحوار الوطني (2013–2014).

وفي ما يتعلّق بمشاركة النساء في العملية السياسية اليمنية الدّاخليّة وفي مفاوضات السلام، يشير التقرير الوطني الذي قدّمته الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 حولَ تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[40] إلى الجهود الحكومية الرامية إلى دمج منظور المساواة بين الجنسيْن في صلب العملية السياسية الجارية بغية تعزيز مشاركة النساء على النّحو اللّازم. وعلى الرّغم من ذلك، لم يُعلم عن اتّخاذ أيّ خطوة ملموسة لدعم تنفيذ هذا التدبير. وبحسب ما أوردته الحكومة، فإنّ آخر مُشاركةٍ لِممثّلة يمنية في مشاوراتٍ للسلام ومفاوضاتٍ سياسية تعودُ إلى مشاورات السويد في العام 2018 [41]. وتُقرّ الحكومة بالدور المهمّ الذي تؤدّيه النساء في حماية الضحايا وتعزيز العدالة التّصالحيّة وتوثيق الانتهاكات؛ غير أنّ الشبكة ترى أنّ هذا الإقرار لم يُترجَم بعد إلى تدابير ملموسة تعزّز تمثيل المرأة اليمنية في المفاوضات السياسية وفي عملية السلام.

---

[37] المرجع السّابق نفسه.

[38] "عودة النساء إلى واجهة العمل السياسي في اليمن في حكومة رئيس الوزراء الجديد الزنداني"، 7 شباط/فبراير 2026، عرب نيوز، https://www.arabnews.jp/en/middle-east/article_163636/

[39] "اليمن يجري تعديلاً وزارياً ويعين أول امرأة وزيرةً للخارجية"، 24 تموز/يوليو 2026، https://middle-east-online.com/en/yemen-reshuffles-cabinet-appoints-first-woman-foreign-minister

[40] «التقرير الوطني الجامع للتقارير التاسع والعاشر والحادي عشر في شأن مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)»، 12 آذار/مارس 2026، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/TBSearch.aspx?Lang=En&CountryID=193

[41] المرجع السّابق نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل المتعلّق باليمن في أيلول/سبتمبر 2024، لم تتّخذ الحكومة أيّ خطواتٍ لتعزيز شمل الضحايا في محادثات السلام وكذلك في العملية السياسية في اليمن. ولاحظت الشّبكة أيضًا أنّ الوثائق الحكومية الرسمية، على نحوٍ عام، قلّما تشير إلى الضحايا، ولا سيّما في سياق مفاوضات السلام والعملية السياسية. هذا ولم يتّخذ المبعوث الخاص للأمم المتحدة أي خطوات ملموسة من أجل شمل جميع الضّحايا في محادثات السّلام. ومع ذلك، تُحيطُ الشبكة علمًا بسلسلةٍ من المشاورات التي قادها مكتب المبعوث الخاص في الربع الأخير من العام 2025 مع ممثّلي الأحزاب السياسية في اليمن لتقييم مستوى التزامها إزاء مسائل العدالة الانتقالية، ولصوغ توصياتٍ سياستيّة قابلة للتنفيذ ورامية إلى دمج العدالة الانتقالية في جهود السلام التي يقودها المبعوث الخاص. وتُعربُ الشّبكة عن ترحيبها بهذه المشاورات التي تُكمّل المبادرات الأخيرة التي يقودها المجتمع المدني، على غرار النّدوة الإلكترونيّة التي نظّمها معهد دي تي مع ممثّلي مختلف الأحزاب السياسية (تموز/يوليو 2025) لمناقشة العدالة الانتقالية واستكشاف تطلّعات الأحزاب والتّحديات الماثلة دونها، وتحديد مداخل آيلة إلى بلورة سرديّة مشتركة في شأن العدالة الانتقاليّة؛ وكذلك الجلسة الحوارية التي نُظّمت خلال المنتدى الدولي لليمن (في عمّان، في شباط/فبراير 2025) مع ممثّلي الأحزاب السياسية لمناقشة آليات شمل الضّحايا وإشراك الفاعلين السّياسيّين في عملية العدالة الانتقاليّة.

موقف الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا وتوصياتها

تُعرب الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا عن ترحيبها بتعيين ثلاث وزيرات، وتؤمنُ أنّ معارفهنّ وخبراتهنَّ مُجتمعةً قد تؤولُ إلى تقدّمٍ مهمّ وخطواتٍ ملموسة في قضايا العدالة الانتقالية، بما في ذلك في إطار المحادثات السياسية ومفاوضات السلام. وفي ما يتعلّق بالمبعوث الأمميّ الخاص إلى اليمن، تأمل الشّبكة بأن يُترجَم تأكيد المبعوث على «السلام الجامع»[42] إلى التزاماتٍ ملموسة رامية إلى تمكين الضحايا والناجين من أن يصبحوا مساهمين أساسيّين في العملية السياسية وعملية السّلام على حدّ سواء. وترى الشبكة أنّ العملية السياسية في اليمن ومفاوضات السلام منبران بالغا الأهمية للنهوض بمصالح الضحايا والسعي إلى تحقيق أهداف العدالة الانتقالية الأكبر في اليمن. غير أنّه لا يتّضح للشّبكة الجهات الفاعلة المعنية بذلك، وكيفيّة تداخل العمليتَيْن معًا، وموضع انتهاء إحداهما وابتداء الأخرى. ويُلحقُ هذا الغموض عواقب وخيمة

[42] «رؤى يمنيّة حول عملية السلام والشموليّة»، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، 8 آذار/مارس 2024، https://osesgy.unmissions.org/ar/news/yemeni-perspectives-peace-process-and-inclusivity

بالضّحايا والناجين الذين يجدون أنفسهم في غالبية الأحيان على هامش المفاوضات. هذا ويُضطرّ الضّحايا والنّاجون للتّعامل مع قضايا تقنيّة وسياسية معقّدة تُمعنُ في ترسيخ تصوّرهم بأنّ المفاوضات تُولي مصالح النخب السياسية في اليمن الأولويّة على حساب حاجات الضحايا والناجين إلى العدالة والإنصاف والتّعافي.

وفي ظلّ هذا الوضع القائم، ترى الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا أنّ توضيح أوجه الفرق بين العمليتَيْن أمرٌ بالغ الأهميّة بغية تعزيز شمل الضّحايا والناجين وتحسين مشاركتهم ودعم أهداف العدالة الانتقالية في الجهود الوطنية والدولية الجارية لتحقيق سلامٍ دائم في اليمن. فالعملية السياسية تدلُّ على الجهود التي يقودها الفاعلون السياسيون اليمنيون بدعمٍ من المجتمع الدوليّ، بما في ذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، وترمي إلى تأمين انتقال البلاد من النّزاع إلى السّلم وفقًا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني (2013–2014). ومع اندلاع النّزاع في العام 2014، أُعيد توجيه العملية السياسية نحو التوصّل إلى تسويةٍ شاملة للنزاع؛ غير أنّها تظلّ مقيَّدة بالأطر الثلاثة المذكورة آنفًا، بما في ذلك نتائج العدالة الانتقالية التي تمّ التوصّل إليها خلال الحوار الوطني (2013–2014).

وتشمل مهمّة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن إتاحةَ استئناف عمليةٍ سياسية انتقالية بقيادةٍ يمنية وفقًا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، كما تشمل دعم السلام والاستقرار في اليمن[43]. وعلى مرّ السنين، دأبَ مبعوث الأمم المتحدة على المشاركة الحثيثة في جهود الوساطة الرّامية إلى بلورةِ حلٍّ سياسي للنّزاع. وتقومُ مهمّة المبعوث أيضًا على دعم «عمليةٍ سياسية شاملة تُنهي النزاع وتمهّد الطّريق نحو سلام عادل ومستدام»[44]. ويظلّ دعم المبعوث لعمليةٍ سياسية انتقالية بقيادةٍ يمنية محكومًا بنتائج العدالة الانتقاليّة التي تحقّقت في الحوار الوطني. هذا ويلتزم المبعوث بسياسة الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية في عمليات السلام، بما في ذلك التوجيهات الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، مثل المذكّرة التوجيهيّة لعام 2023 في شأن العدالة الانتقالية[45].

وعلى العموم، فإنّ تشابك العمليتيْن — أي العمليّة السياسية وعمليّة السّلام — لم يعُد بالنّفع لا على العدالة الانتقالية ولا على اشتمال الضّحايا. فعلى الرّغم من أنّ العدالة الانتقالية اعتُبرت سمةً أساسيّة من سمات

[43] مهمّة البعثة، مرجع سابق، الحاشية 12.

[44] «بيان للمبعوث الخاص إلى اليمن بشأن التصعيد العسكري الأخير»، مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، 5 آذار/مارس 2026، https://osesgy.unmissions.org/ar/news/statement-special-envoy-yemen-recent-military-escalation

[45] «مذكّرة توجيهيّة للأمين العام: العدالة الانتقالية: أداةٌ استراتيجية للناس والوقاية والسلام»، مجلس حقوق الإنسان، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023_07_guidance_note_transitional_justice_ar.pdf

الانتقال السياسي في اليمن وخُصّص لها فريق عملٍ خلال الحوار الوطني المُنعقد خلال العامَيْن 2013–2014، فقد راحت تُهمّشُ على مرّ السنين حتّى غُيِّبَت تمامًا عن العملية السياسية في اليمن وعن نطاق جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة في البلاد. ومن الأهميّة بمكان، الإشارة إلى أنّ تهميش العدالة الانتقاليّة قد تزامنَ وتنحية النّساء سياسيًّا في اليمن وإقصائهنّ من المشاركة في الحوار السياسي الدّائر في البلاد وفي محادثات السّلام الرّسميّة على حدّ سواء.

وتوقِنُ الشّبكة اليمنيّة لروابط الضّحايا أنّ العدالة الانتقالية ينبغي أن تشكّل مكوّنًا جوهريًّا من العملية السياسيّة في اليمن ومن الجهود الجارية لتحقيق تسويةٍ سلميّة شاملة للنّزاع. وينبغي أن يكون إشراك الضحايا والناجين سمةً من سمات مشاركة الحكومة في المحادثات السياسية ومن مفاوضات السّلام التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة. ومن جُملة الأولويات التي حدّدتها الشّبكة في هذا الصدد، التوصّل، بدايةً، إلى فهمٍ مشترك مع الحكومة في شأن المبادئ العدالة الانتقاليّة الأساسيّة في محادثات السّلام؛ وبلورة موقفٍ مشترك مع الحكومة في شأن الآليات الرئيسة لضمان مشاركة الضحايا في محادثات السّلام؛ والتّوافق مع الحكومة في شأن الوصول إلى المعلومات المتعلّقة بالمفاوضات السّياسية ومحادثات السّلام؛ والتوصّل إلى موقفٍ مشترك مع الحكومة في شأن تدابير الحماية للضحايا والناجين لضمان أمنهم الجسدي وحمايتهم القانونية وسرّيتهم، ومنع الثّأر بحقّهم وتجنّب إحياء صدماتهم.

وفي ما يتعلّق بالنساء، تحثّ الشّبكة الحكومة على ضمان حصّة مشاركةٍ نسائية نسبتُها 30% في مفاوضات السلام، بما في ذلك في مختلف فرق التفاوض الحكومية وكذلك في اللّجان التقنيّة المُشكّلة لتقديم الدّعم العام والخبرة التقنيّة للمفاوِضين. ولم تتّبع الحكومة اليمنية صيغةً ثابتة أو مؤسَّستيّة لتشكيل فرق التفاوض؛ بل اعتمدت على مزيجٍ من السِّمات والأدوار المختلفة، كما على هياكل متباينة، تضمّ وزراء حاليّين أو سابقين، وشخصياتٍ من الأحزاب السياسية الكُبرى، ومستشارين رئاسيين، وآخرين. وعلى مرّ التّاريخ، لم تضمن الحكومة اليمنيّة تمثيلًا نسائيًّا كافيًا في المفاوضات السياسيّة ومفاوضات السّلام. والأمر سيّان بالنّسبة إلى ممثّلي المجتمع المدني وروابط الضحايا وأبناء المجتمعات الهشّة على سبيل الذّكر لا الحصر. لذا، فإنّ التّوصية بوجوبِ ضمان حصّة تمثيلٍ نسبتها 30 في المئة للنّساء في مفاوضات السلام، لا تُرسي هدفًا مهمًّا لإشراك المرأة اليمنيّة وحسب، بل تساعد أيضًا على معالجة قضايا تُعدّ جوهريّة على الرّغم من إغفالها في المفاوضات — ومنها اعتبارات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان — كما تساعد على ضمان تمثيلِ القضايا المجتمعيّة تمثيلًا أوسعَ على طاولة المفاوضات (أو طاولات المُفاوضات).